

المملكة المغربية



المجلس الأعلى للحسابات

تقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023

أهم الخلاصات والتوصيات

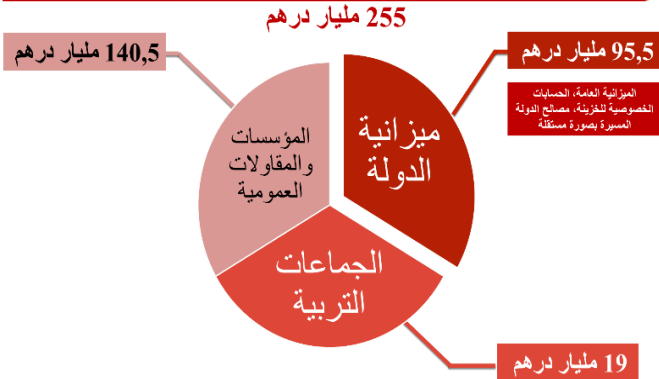
ماي 2025

فهرس

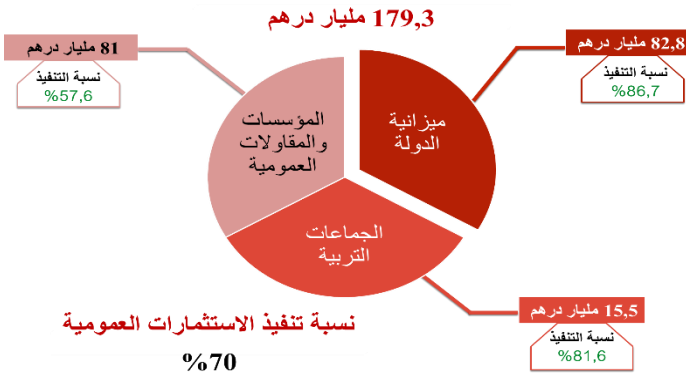
- أولاً. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2023..... 3**
- 3 تراجع عجز الميزانية من 5,4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 إلى 4,4 % سنة 2023.....
 - 4 استمرار ارتفاع دين الخزينة مع تراجع نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام.....
 - 4 ارتفاع مهم لمداخل الميزانية العامة مقارنة بالتقديرات وبسنة 2022.....
 - 5 ارتفاع مهم لنفقات الميزانية العامة خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار.....
 - 6 «ارتفاع مختلف مكونات نفقات التسيير باستثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة التي حافظت على مستواها المرتفع المسجل سنة 2022.....
 - 6 «ارتفاع نفقات الاستثمار.....
 - 7 استقرار عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وتراكم أرصدها.....
 - 8 انخفاض طفيف في عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة واستمرار تركيزها على قطاعي الصحة والتعليم.....
 - 8 ثانياً. ملاحظات المجلس حول تفعيل منهجية مقارنة الأداء في تدبير الشأن العام.....**
 - 8 منهجية في طور التكريس في انتظار تملك أكبر من طرف جميع المعنيين.....
 - 8 الحاجة إلى تفعيل آليات القيادة والمراقبة.....
 - 9 ثالثاً. ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة.....**
 - 9 مواصلة الجهود من أجل الإنجاز الفعلي للتصديق على حسابات الدولة.....
 - 9 تأثير الطبيعة المعقدة للانتقال إلى المحاسبة العامة وسير أشغال التدقيق على مهمة التصديق على حسابات الدولة.....
 - 10 أهم التوصيات:**
 - 10 ■ بخصوص تنفيذ الميزانية العامة.....**
 - 10 - مواصلة تحسين توقعات المداخل الجبائية وغير الجبائية.....
 - 10 - مواصلة تقييم النفقات الجبائية ودراسة مدى جدوى الاستمرار في العمل ببعضها.....
 - 10 ■ بخصوص الحسابات المرصدة لأموال خصوصية.....**
 - 10 - إنجاز تقييم شامل للحسابات المرصدة لأموال خصوصية.....
 - 10 - ضرورة العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية.....
 - 10 ■ بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.....**
 - 10 - مواكبة القطاعات الوزارية لتحسين ضبط التوقعات المتعلقة بالموارد.....
 - 10 - إنجاز دراسة من أجل استجلاء إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.....
 - 10 - اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.....
 - 10 ■ بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء.....**
 - 10 - اعتماد إطار رسمي وواضح يوطر إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الحكومية.....
 - 11 - تحديد الأهداف بشكل أدق ومواصلة ضبط عددها، وكذا عدد ووجاهة المؤشرات المتعلقة بالبرامج.....
 - 11 - تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية ووضع أسسه القانونية.....
 - 11 - التسريع في تعميم اعتماد ميثاق التدبير.....
 - 11 ■ بخصوص الاستثمار العمومي.....**
 - 11 - العمل على وضع استراتيجية وطنية للاستثمار العمومي.....
 - 11 - العمل على ضبط المعطيات المتصلة بحجم الاستثمار العمومي.....
 - 11 - العمل على تعزيز مردودية الاستثمار العمومي.....
 - 11 - تسريع وضع إطار قانوني ومرجعي موحد لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي.....
 - 11 - تسريع وتيرة اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج.....

تحليل منظومة الاستثمار العمومي

الاستثمارات العمومية المبرمجة برسم سنة 2023



الاستثمارات العمومية المنجزة برسم سنة 2023

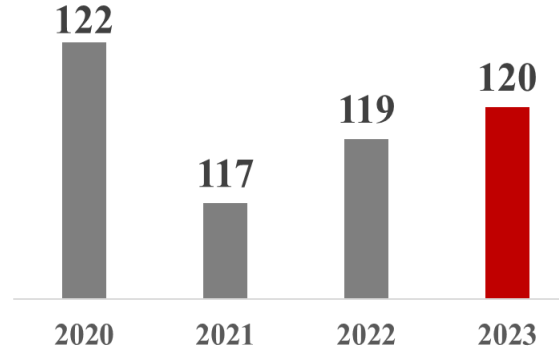


أبرز الخلاصات الناتجة عن تحليل منظومة تدبير الاستثمار العمومي

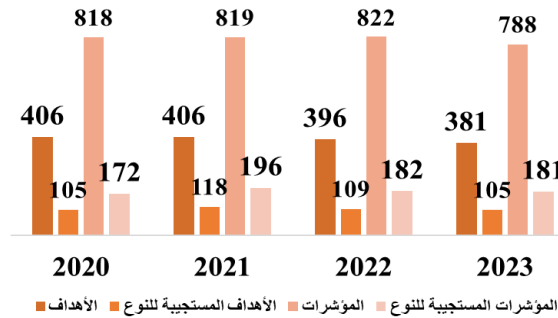


تتبع ورش نجاعة الأداء

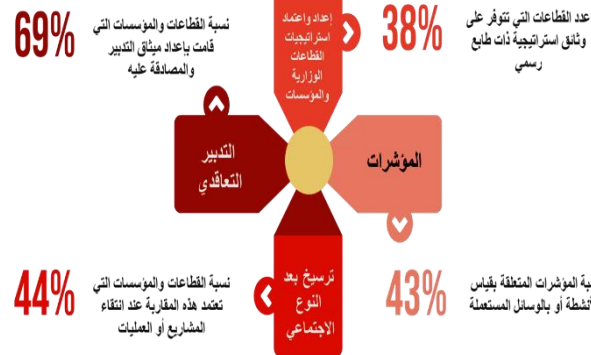
تطور عدد البرامج المعنية بورش نجاعة الأداء



تطور عدد المؤشرات والأهداف حسب البرامج



مؤشرات مرتبطة بورش نجاعة الأداء



نتائج تنفيذ قانون المالية

ظروف التنفيذ



نتائج تنفيذ ميزانية 2023

عجز الميزانية

4,4 % من الناتج الداخلي الخام

(64,2 مليار درهم)

مقابل توقعات بلغت 4,5 % وعجز بلغ 5,4 % في 2022

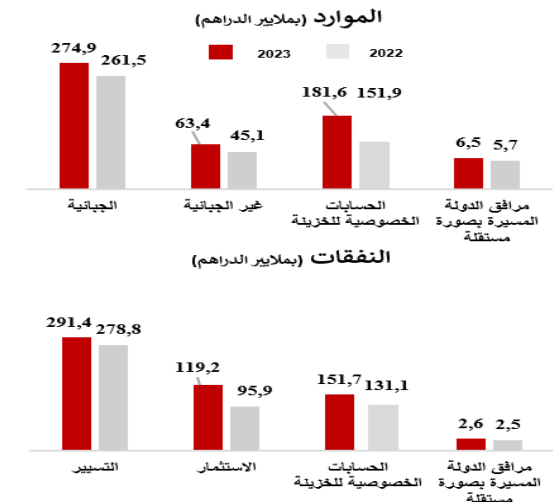
نسبة المديونية

69,5 % من الناتج الداخلي الخام

1016,6 مليار درهم (الدين الداخلي : 763,04 مليار درهم والدين الخارجي : 253,6 مليار درهم)

مقابل نسبة بلغت 71,5 % برسم سنة 2022

الإنجازات مقارنة بسنة 2022



أهم الخلاصات والتوصيات

بعد الانكماش الذي شهده الاقتصاد الدولي، ومع الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022، عرفت دينامية الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023 تحسناً نسبياً، مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وتحسن أداء الأنشطة الخدماتية خصوصاً المتعلقة بالسياحة. وعلى الرغم من الوضعية المتقلبة للاقتصاد الدولي خلال سنة 2023، نتيجة التوترات الجيوسياسية، واستمرار ظاهرة الجفاف على الصعيد الوطني، إلى جانب بعض التداعيات المرتبطة بزلزال الحوز، فقد عادت نسبة نمو الاقتصاد الوطني إلى مستوى قريب من المتوسط، رغم أنه ظل دون التوقعات.

وفي ضل هذا السياق، يتناول المجلس، من خلال تقريره المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023، تحليلاً مفصلاً للنتائج النهائية لهذه السنة المالية، ويُقيّم المحاور الرئيسية المتعلقة بنجاعة الأداء، والتي تم اعتمادها منذ سنة 2018 في إطار الإصلاحات التي عرفتها المالية العمومية.

وكما دأب على ذلك خلال السنوات الأخيرة، وبعد أن تناولت تقارير المجلس خلال سنوات 2020 و2021 و2022، على التوالي، التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، وجهود إنعاش الاقتصاد الوطني، ثم تدبير الدين العمومي، يولي هذا التقرير حيزاً خاصاً لموضوع الاستثمار العمومي الذي أصبح يستأثر باهتمام كافة الفاعلين العموميين والخواص، بالنظر لما يكتسيه من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذا بالنظر لحجم الاعتمادات المخصصة له، ولدوره البنيوي في المسار التنموي برمته. كما يتضمن التقرير ملاحظات المجلس حول التقدم في تنزيل ورش التصديق على حسابات الدولة.

أولاً. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2023

بناء على مشروع قانون التصفية رقم 07.25 المقدم من طرف رئيس الحكومة للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 6 مارس 2025، يورد المجلس أبرز نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023، إلى جانب التوصيات ذات الصلة:

■ تراجع عجز الميزانية من 5,4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 إلى 4,4 % سنة 2023

أدى تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 إلى تحقيق عجز في الميزانية قدره 64,2 مليار درهم، أي ما يمثل 4,4 % من الناتج الداخلي الخام¹. وقد شكل هذا العجز مستوى أدنى بقليل من توقعات قانون المالية (4,5 %) وتحسناً بالمقارنة مع عجز الميزانية برسم سنة 2022، الذي بلغ مستوى ناهز 71,5 مليار درهم، بنسبة 5,4 % من الناتج الداخلي الخام. ويرجع التحسن المسجل على مستوى عجز الميزانية في سنة 2023 بالأساس إلى ارتفاع المداخل، سواء الضريبية أو غير الضريبية، وإلى فائض الحسابات الخصوصية للخزينة الناتج عن ارتفاع مداخلها، بالإضافة إلى استمرار اللجوء إلى "التمويلات المبتكرة" بمبلغ ناهز 25,4 مليار درهم برسم نفس السنة.

¹ وضعية التحويلات وموارد الخزينة لشهر دجنبر 2024.

■ استمرار ارتفاع دين الخزينة مع تراجع نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام

بلغ إجمالي الديون المستحقة على الخزينة عند نهاية سنة 2023، ما قدره 1.016,6 مليار درهم، بزيادة بلغت 64,9 مليار درهم (أو زائد 6,8 ٪)، مقابل زيادة قدرها 66,4 مليار درهم (أو زائد 7,5 ٪) عند متم سنة 2022. وبالرغم من هذا الارتفاع، فقد سجلت نسبة المديونية مقارنة بالناتج الداخلي الخام تراجعاً، حيث انخفضت إلى 69,5 ٪ مقابل 71,6 ٪ عند متم سنة 2022.

وفيما يخص توزيع الدين حسب مصدره، فلا يزال الدين الداخلي سائداً، حيث بلغت حصته 75 ٪ من مجموع الدين في متم سنة 2023 مقابل 25 ٪ بالنسبة للدين الخارجي، وهو ما يتماشى مع أهداف المحفظة المعيارية التي تعتمدها وزارة المالية بشأن توزيع حجم الدين في نطاق يتراوح ما بين 70 ٪ إلى 80 ٪ بالنسبة للدين الداخلي و20 ٪ إلى 30 ٪ بالنسبة للدين الخارجي. وبذلك، فقد بلغ الدين الداخلي المستحق للخزينة ما مجموعه 763 مليار درهم في نهاية سنة 2023، بزيادة قدرها 40,1 مليار درهم (أو زائد 5,6 ٪) مقارنة بسنة 2022 التي سجلت ديناً داخلياً قدره 722,9 مليار درهم. في مقابل ذلك، بلغ الدين الخارجي للخزينة ما مجموعه 253,6 مليار درهم في نهاية سنة 2023، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغت قيمته 24,7 مليار درهم (أو زائد 10,8 ٪) مقارنة بسنة السابقة.

■ ارتفاع مهم لمداخل الميزانية العامة مقارنة بالتقديرات وبسنة 2022

بلغت الموارد المحصلة خلال سنة 2023 ما مجموعه 485,2 مليار درهم، أي بنسبة تحصيل ناهزت 114 ٪ مقارنة بتقديرات قانون المالية. وشكلت الموارد العادية للميزانية العامة منها ما مجموعه 338,3 مليار درهم، مسجلة ارتفاعاً فاقت نسبته 10 ٪ مقارنة مع سنة 2022، ونسبة تحصيل إيجابية مقارنة مع توقعات قانون المالية ناهزت 115 ٪². ويعزى هذا الارتفاع، مقارنة بسنة 2022، إلى الزيادة المسجلة على مستوى كل من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية خصوصاً، بنسب بلغت على التوالي 5 ٪ و41 ٪. وقد ساهمت الموارد الجبائية خلال سنة 2023، في خزينة الدولة، بما مجموعه 274,9 مليار درهم، وهو ما يمثل 81 ٪ من مجموع الموارد العادية. وقد شمل ارتفاع الموارد الجبائية، مقارنة مع سنة 2022، والذي فاق 13,3 مليار درهم، معظم فئات الضرائب.

وسجلت الموارد المتأتية من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ارتفاعاً ناهز 5,3 مليار درهم، يعزى بالأساس إلى ارتفاع الضريبة على الدخل (زائد 2,8 مليار درهم) ولمداخل الضريبة على الشركات (زائد 1,9 مليار درهم)، كما عرفت مداخل الضرائب غير المباشرة، في متم سنة 2023، ارتفاعاً بلغ 4,3 مليار درهم، والذي يرجع أساساً للزيادة التي شهدتها عائدات الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بما قدره 4,1 مليار درهم، وكذا الرسوم المفروضة على التبغ، بمداخل إضافية قدرها 1,1 مليار درهم، وكذا للإيرادات المتعلقة بالرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة (زائد 451 مليون درهم). وقد شهدت مداخل

² بنسب بلغت بالنسبة لرسوم التسجيل والتمير (زائد 24,8 ٪) وللرسوم الجمركية (زائد 3,9 ٪) وللضرائب المباشرة (زائد 3,4 ٪) وللضرائب غير المباشرة (زائد 1,3 ٪)، مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2023. فيما سجل تحصيل المداخل غير الجبائية سنة 2022 نسبة بلغت 213 ٪، مقارنة بتوقعات قانون المالية.

رسوم التسجيل والتمبر والرسوم الجمركية نفس المنحى التصاعدي، بزيادات بلغت على التوالي حوالي 2 و1,8 مليار درهم.

ويعزى إجمالاً التطور الإيجابي الذي عرفته الموارد الجبائية في سنة 2023 لبعض التدابير التي تم اتخاذها على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والرسوم الداخلية على الاستهلاك، كتطبيق الخصم من المصدر، ومراجعة نظام فرض الضرائب على الإيرادات العقارية، والنظام الضريبي الجديد على عقود التأمينات التقاعدية. ومن جهة أخرى، تعزى الزيادة التي عرفتها مداخيل الضريبة على القيمة المضافة إلى نمو الاستهلاك المحلي والتحسين النسبي للنشاط الاقتصادي. كما أن ارتفاع مداخيل رسوم التسجيل يرجع بالأساس إلى العمليات المنجزة برسم التمويلات المبتكرة.

أما المداخيل غير الجبائية المحصلة، فقد سجلت برسم سنة 2023، ما مجموعه 63,4 مليار درهم، وهو ما يشكل نسبة 18,7% من مجموع الموارد العادية (بزيادة قدرها 18,3 مليار درهم مقارنة مع سنة 2022). وإذا ما تم استثناء المداخيل المسجلة برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (المقدرة في مبلغ 36,9 مليار درهم)، فإن الموارد غير الجبائية استقرت في حدود 26,5 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته 30,8% مقارنة بسنة 2022 (زائد 6,2 مليار درهم).

ويعزى ارتفاع هذه الموارد، مقارنة مع سنة 2022، بالأساس إلى المداخيل المتأتية من تفويت حصة الدولة في فندق المامونية، بمبلغ 1,6 مليار درهم في سنة 2023، وكذا للارتفاع الذي سجلته المداخيل المختلفة والموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية.

■ ارتفاع مهم لنفقات الميزانية العامة خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار

بلغت الاعتمادات النهائية للنفقات الميزانية العامة، برسم سنة 2023، ما مجموعه 547,8 مليار درهم مقابل 486,4 مليار درهم كاعتمادات مفتوحة برسم قانون المالية لنفس السنة، أي بارتفاع نسبته 12,6%. فبالإضافة للتغييرات الاعتيادية التي تعرفها المخصصات، شهدت سنة 2023 رصد اعتمادات إضافية بموجب المرسوم رقم 2.23.431 بتاريخ 17 ماي 2023 الذي تم من خلاله تخصيص اعتمادات إضافية بما يناهز 10 مليار درهم للبرامج والعمليات التالية:

- ◀ مواجهة تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للأسر، بمبلغ ناهز 3,4 مليار درهم؛
- ◀ دعم أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بمبلغ ناهز 4 مليار درهم؛
- ◀ تعزيز الجهود الاستثمارية للدولة، خاصة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، بمخصصات إضافية بلغت 1,5 مليار درهم؛
- ◀ مواصلة تنزيل البرامج المدرجة على خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة، باعتمادات إضافية بلغت 1,1 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتنفيذ هذه النفقات، فقد سجلت سنة 2023 إنجاز ما مجموعه 532,9 مليار درهم مقابل 462,4 مليار درهم سنة 2022، أي بارتفاع نسبته 15,2%. ويرجع ذلك إلى الارتفاع المسجل على مستوى كل

مكونات نفقات الميزانية العامة، لا سيما نفقات الاستثمار ونفقات خدمة دين الخزينة. وتتوزع النفقات المنجزة بين نفقات الموظفين والأعوان بنسبة 28,5% وخدمة دين بنسبة 23% (بمبلغ 122,4 مليار درهم موزعة بين تسديد استهلاكات الدين بمبلغ 88,9 مليار درهم ونفقات الفوائد والعمولات بمبلغ 33,4 مليار درهم)، والاستثمار بنسبة 22,3% ونفقات المعدات والنفقات المختلفة بنسبة 12,5% والتكاليف المشتركة للتسيير بنسبة 11,1%.

← ارتفاع مختلف مكونات نفقات التسيير باستثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة التي حافظت على مستوياتها المرتفع المسجل سنة 2022

عرفت نفقات التسيير المنجزة خلال سنة 2023 إنفاق ما قدره 291,4 مليار درهم، مقابل 294,2 مليار درهم كاعتمادات نهائية. ومقارنة بسنة 2022، فقد ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 4,5%، بفعل ارتفاع كل مكوناتها بنسب متفاوتة، باستثناء فصل التسيير للتكاليف المشتركة.

حيث سجلت نفقات الموظفين والأعوان مبلغ 151,8 مليار درهم، خلال سنة 2023، مقابل 147,7 مليار درهم سنة 2022، أي زيادة نسبتها 2,7% (ما يعادل 4 مليار درهم). ويعزى ذلك، بالأساس، إلى ارتفاع مختلف مكونات كتلة الأجور. ومقارنة بالنتائج الداخلي الخام، فقدت شكلت هذه النفقات نسبة 10,6% مقابل 11,1% سنة 2022 مسجلة بذلك انخفاضا نسبيا في نسبتها رغم ارتفاع حجمها.

في حين بلغ مجموع نفقات المعدات والنفقات المختلفة ما قدره 66,8 مليار درهم، مقابل 58,2 مليار درهم في سنة 2022، أي زيادة قدرها 8,5 مليار درهم، ومجموع الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية بما قدره 1,9 مليار درهم. فيما تم الأمر بصرف ما مجموعه 59,2 مليار درهم برسم نفقات فصل التسيير للتكاليف المشتركة، مقابل 59,7 مليار درهم برسم سنة 2022، وهو ما يشكل انخفاضا بلغ 493,9 مليون درهم. ويظهر تحليل بنية هذه النفقات أن الإعانات الموجهة إلى صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، المضمنة في بند دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة، تشكل، على غرار سنة 2022، الحصة الأكبر من نفقات هذا الفصل، حيث بلغت هذه الإعانات في سنة 2023 ما مجموعه 36,6 مليار درهم، أي ما يعادل 61,8% من إجمالي نفقات الفصل المذكور.

← ارتفاع نفقات الاستثمار

بلغ إجمالي الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار برسم سنة 2023 ما مجموعه 144,3 مليار درهم، فيما بلغت نفقات الاستثمار التي تم الأمر بصرفها ما مجموعه 119,2 مليار درهم مقابل 96 مليار درهم خلال سنة 2022، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 24,1% (زائد 23,2 مليار درهم). وقد شكلت نفقات التكاليف المشتركة للاستثمار حوالي 53 مليار درهم من مجموع نفقات الاستثمار التي تم تنفيذها.

وقد سجلت السنة المالية 2023 تنفيذا لنفقات الاستثمار بنسبة بلغت 82,5%، وذلك باحتساب نفقات فصل التكاليف المشتركة للاستثمار، التي يتم تنفيذها مباشرة عبر تحويلات إلى بعض الحسابات الخصوصية

للخزينة³ وإلى المؤسسات العمومية⁴، غير أن هذا المعدل يتراجع إلى 72,5% عند استثناء نفقات هذا الفصل. وتبقى هذه النسبة فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية الاستثمار دون الأهداف المتوخاة، بسبب وجود العديد من النقائص التدبيرية والتقنية والمالية التي تواجه البرامج والمشاريع الاستثمارية أثناء تنفيذها. وفي هذا السياق، تم تسجيل مستويات تنفيذ متوسطة لبرامج بعض القطاعات الوزارية، خاصة تلك المرتبطة بتنفيذ السياسات العمومية ذات البعد الاجتماعي، والتي استفادت من زيادة ملحوظة في اعتماداتها الأولية. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، ببرنامج الشباب، والطفولة والمرأة (47,3%)، وبرنامج تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية (46,8%)، وبرنامج الارتقاء بجودة التربية والتكوين (63,1%).

تجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص ترحيل الاعتمادات، ومنذ دخول مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي للمالية حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2018، والتي تنص على أن السقف المحدد في 30% لترحيل الاعتمادات يمكن تخفيضه بموجب قانون مالية، لم يتم إدراج أي أحكام ضمن قوانين المالية المتعاقبة تهدف إلى تقليص هذا السقف. ومن شأن اعتماد التخفيض التدريجي لهذا السقف أن يشكل أداة محفزة لتشجيع المدبرين العموميين على الرفع من وتيرة تنفيذ الاستثمارات العمومية وكذا تسريع انخراط القطاعات الوزارية في تحسين قدراتها التدبيرية، خصوصاً فيما يتعلق ببرمجة المشاريع وتتبع تنفيذها.

■ استقرار عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وتراكم أرصدها

عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضاً نسبياً خلال العقد الأخير ليستقر في 69 حساباً عند نهاية سنة 2023 مقابل 76 حساباً سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أن السنة المالية 2023 قد شهدت زيادة في عدد هذه الحسابات بعد إحداث الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية".

وبلغت المداخل الإجمالية المحصلة للحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2023 ما مجموعه 181,6 مليار درهم، مقارنة بالتوقعات التي قدرها قانون المالية في حدود 110,4 مليار درهم، ليصل معدل التنفيذ إلى 165%. فيما ارتفعت نفقات هذه الحسابات من 131,2 مليار درهم سنة 2022 إلى 151,7 مليار درهم برسم السنة المالية 2023، بنسبة ارتفاع قدرها 15,6%. وبلغ بذلك الرصيد المتراكم للحسابات الخصوصية للخزينة في متم سنة 2023 ما مقداره 194,8 مليار درهم، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 18,1% مقارنة بسنة 2022. ويعزى هذا التراكم بالأساس إلى تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقات هذه الحسابات، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم التناسب بين المداخل والنفقات المرتبطة بها، وإلى نمط التسيير المقرّر لها وفقاً للنصوص التي تنظمها.

³ صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وصندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن، والصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات، وصندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية، وحصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، وصندوق التضامن بين الجهات.

⁴ بند تحويلات مختلفة.

■ انخفاض طفيف في عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة واستمرار تركيزها على قطاعي الصحة والتعليم

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2023، 171 مرفقا مقابل 173 مرفقا خلال السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى حذف مرفقين ابتداء من فاتح يناير 2023. ويتعلق الأمر بمصلحة تقييم المنتوجات الغابوية والمنتزه الوطني لسوس ماسة. وتمثل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في المجال الاجتماعي النسبة الأكبر، حيث ناهزت 83% من العدد الإجمالي، مع تمثيلية مهمة بالخصوص للمرافق المعنية بمجال الصحة (91 مرفق) ومجال التعليم والتكوين (44).

وقد بلغت مداخيل هذه المرافق برسم سنة 2023 ما يناهز 6,5 مليار درهم، في حين ارتفعت نفقاتها إلى 2,6 مليار درهم، منها 2,3 مليار درهم كنفقات استغلال و317,6 مليون درهم كنفقات استثمار، بمعدلات تنفيذ للاعتمادات النهائية بلغت على التوالي 57% و24%. وتبقى هذه النسب، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار، غير كافية، وتتطلب تعزيزا للقدرات التديرية لمسيريها وكذا إصلاحات تروم ضبط توقعاتها ونمط تسيرها بما في ذلك اللجوء، إذا اقتضى الأمر، إلى تسقيف مواردها الذاتية بما يتوافق مع برامجها.

ثانيا. ملاحظات المجلس حول تفعيل منهجية مقارنة الأداء في تدبير الشأن العام

قام المجلس الأعلى للحسابات، من خلال التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية، منذ دخول ورش نجاعة الأداء حيز التنفيذ سنة 2018، بتقييم الإنجازات المحرزة في هذا المجال. كما قام المجلس بإنجاز مهمة رقابية لتقييم مدى تنزيل ورش نجاعة الأداء لدى وزارة الاقتصاد والمالية، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه هذه الأخيرة في مواكبة باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات لتنزيل هذا الورش.

■ منهجية في طور التكريس في انتظار تملك أكبر من طرف جميع المعنيين

في إطار هذا التقرير، حرص المجلس على تقييم تطبيق منهجية الأداء داخل مختلف القطاعات الوزارية. وقد اعتمد المجلس في تقييمه على دراسة مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المدلى بها من طرف القطاعات والمؤسسات الوزارية برسم السنة المالية 2023 والتقارير السنوي لنجاعة الأداء، الذي تعده وزارة الاقتصاد والمالية، بالإضافة إلى الملاحظات الواردة بتقرير افتتاح نجاعة الأداء الذي تعده المفتشية العامة للمالية. ويتطرق المجلس في هذا التقرير إلى تقييم مدى التقدم الحاصل في تنزيل ورش نجاعة الأداء من خلال استعراض تطور نطاق تطبيق منهجيتها وتنزيل مضامينها، وكذا مستوى إرساء وتفعيل آليات القيادة والتتبع.

■ الحاجة إلى تفعيل آليات القيادة والمراقبة

وقد أبان تقييم تفعيل المنهجية المذكورة أنها لا تزال، بوجه عام، في طور الترسخ العملي في مجال التدبير العمومي. إذ تبين أن المنظومة المعتمدة، كما تبرزها تقارير نجاعة الأداء التي تقدمها القطاعات الوزارية ما زالت تستلزم المزيد من التحسين على عدة مستويات. وجدد المجلس من خلال هذا التقرير، تأكيد على أبرز الملاحظات المرتبطة بهذه المنهجية والتي تقتدر بالتملك الفعلي لها وبقيادة البرامج، وبتفعيل منظومة المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير.

ثالثاً. ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة

يشكل التصديق على حسابات الدولة، إصلاحاً هيكلياً في مسار تحديث المالية العمومية وتكريساً لأحكام الدستور في مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية التي تم تضمينها على مستوى القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13. ومن شأن هذا المسار أن يساهم في تدعيم صدقية وشفافية حسابات الدولة ومصادقيتها.

■ مواصلة الجهود من أجل الإنجاز الفعلي للتصديق على حسابات الدولة

وقد تواصلت على مستوى جميع المتدخلين في مسك المحاسبة العامة، من جهة، وعلى مستوى المجلس الأعلى للحسابات، من جهة أخرى، المجهودات المرتبطة بعمليات انطلاق التصديق على حسابات الدولة. وقد سبق للمجلس التذكير، في تقاريره السنوية والتقارير المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية، بالمبادرات التي باشرها منذ سنة 2017، وكذا الأشغال التي أنجزها بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات، وذلك من أجل التمكن من إنجاز عملية التصديق في ظروف مواتية تستجيب للمعايير المهنية وفي آجال معقولة.

وقد تم الشروع، ابتداء من دجنبر 2023، في أشغال تدقيق حسابات الدولة، عقب الاجتماع الافتتاحي للمهمة الذي انعقد مع الخزينة العامة للمملكة، حيث أعطيت الانطلاقة العملية للتصديق على الأرصة الافتتاحية وحسابي سنتي 2020 و2021.

■ تأثير الطبيعة المعقدة للانتقال إلى المحاسبة العامة وسير أشغال التدقيق على مهمة التصديق على حسابات الدولة

ونتيجة لعمليات التدقيق، أعد المجلس تقريراً بملاحظات أولية تم إرساله إلى الخزينة العامة للمملكة، بتاريخ 20 نونبر 2024، من أجل الإدلاء بأجوبتها وتعليقاتها تفعيلاً للمسطرة التوجيهية. وتوصل المجلس بأجوبة الخزينة العامة للمملكة بتاريخ 17 فبراير 2025، حيث تم من خلالها تأكيد أغلب الملاحظات التي خلص إليها المجلس والتي تتعلق في مجملها بمحدودية المعلومات التفصيلية المدلى بها من أجل تبرير الأرصة الافتتاحية وتوفير الوثائق المطلوبة وكذا بعقد مقابلات في آجال معقولة مع الجهات المعنية. كما أثار المجلس، طبقاً للتنظيم الذي اعتمده لإنجاز مهمة التدقيق، عدة ملاحظات متعلقة بالرقابة الداخلية وبأنظمة المعلومات والدورات المحاسبية.

وبناء على ذلك، يعتزم المجلس المصادقة، خلال شهر يونيو، على تقرير نهائي للملاحظات بشأن حسابي سنتي 2020 و2021 والأرصة الافتتاحية، يتضمن أيضاً التوصيات الرامية إلى تحسين جودة حسابات الدولة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وخاصة الخزينة العامة للمملكة. كما أن المجلس يعد حالياً رأياً حول حسابات الدولة بناء على نتائج التدقيق. وسيتم التشاور بشأن هذا الرأي مسبقاً مع جميع الأطراف المعنية قبل أن يتم اعتماده من قبل هيأت المجلس وإبلاغه إلى البرلمان ورئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية.

أهم التوصيات:

يجدد المجلس الأعلى للحسابات تذكير وزارة الاقتصاد والمالية بتوصياته السابقة المتعلقة بما يلي:

■ بخصوص تنفيذ الميزانية العامة:

- مواصلة تحسين توقعات المداخل الجبائية وغير الجبائية، في ظل الفوارق التي أصبحت تسجل فيما يتعلق ببعضها، لا سيما ما يرتبط منها بحصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية وبعائدات أملاك الدولة، وكذا بالضريبة على الشركات؛
- مواصلة تقييم النفقات الجبائية ودراسة مدى جدوى الاستمرار في العمل ببعضها، من خلال المفاضلة بينها وبين النفقات الميزانية

■ بخصوص الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:

- إنجاز تقييم شامل للحسابات المرصدة لأموال خصوصية، مع إمكانية العمل بمخرجاته بصفة تدريجية، في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة لهذه الحسابات، مع الحرص على الحيلولة دون تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛
- ضرورة العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية والحذف التدريجي للنفقات التي يمكن إدراجها في إطار الميزانية العامة للدولة، كالنفقات المتعلقة بالموظفين التي تكتسي طابعاً اعتيادياً وشبه نظامي.

■ بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

- مواكبة القطاعات الوزارية لتحسين ضبط التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها مع العمل على تحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار المتعلقة بها؛
- إنجاز دراسة، سبق إصدار توصية بشأنها، من أجل استجلاء إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي تسجل مداخل تفوق حاجياتها؛
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخلها.

■ بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء، يذكر المجلس ويحث على ضرورة:

- اعتماد إطار رسمي وواضح يوطر إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الحكومية، ووضع الآليات الكفيلة بضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة، والاستراتيجيات القطاعية من جهة أخرى، وذلك من أجل تمكين قوانين المالية من أن تضطلع بدورها كآلية لترجمة الأولويات المحددة من طرف الحكومة؛

- تحديد الأهداف بشكل أدق ومواصلة ضبط عددها، وكذا عدد ووجاهة المؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء من أجل تيسير عملية التتبع والتقييم وبلوغ الغايات المنشودة من اعتماد منهجية الأداء؛

- تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية ووضع أسسه القانونية على غرار منظومة مراقبة التدبير، وإيلاء تفعيل جميع مكونات آليات قيادة البرامج أهمية خاصة، وخصوصا ما يتعلق منها بأنظمة المعلومات ومراقبة التدبير والمراقبة الداخلية.

- التسريع في تعميم اعتماد ميثاق التدبير لضمان التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء.

■ **بخصوص الاستثمار العمومي يوصي المجلس الأعلى للحسابات الحكومة بما يلي:**

- العمل على وضع استراتيجية وطنية للاستثمار العمومي تحدد الأولويات الوطنية في مجال الاستثمار العمومي، وتحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، وتعزيز الالتقائية والتنسيق فيما بينهم؛

- العمل على ضبط المعطيات المتصلة بحجم الاستثمار العمومي وتفصيل مختلف مكوناته وتحسين تخصيص وتصنيف نفقاته على مستوى الوثائق والبيانات الميزانية؛

- العمل على تعزيز مردودية الاستثمار العمومي عبر اعتماد معايير موحدة ومحددة ودراسات تقييم قبلي تضمن استهدافا دقيقا للبرامج والمشاريع العمومية ذات الأثر المرتفع؛

- تسريع وضع إطار قانوني ومرجعي موحد لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي يشمل إعداد مساطر ودلائل عملية تسهل عمليات التقييم القبلي واختيار المشاريع وتتبع تنفيذها؛

- تسريع وتيرة اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج يغطي جميع مراحل تدبير مشاريع الاستثمار العمومي وكذا جميع الأجهزة العمومية المعنية مع السهر على ضبط جودة معطياته.